A/34/1

تقرير

الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون

الملحق رقم ١ (A/34/1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقـريـر

الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعيـة العامـة

الوثائـق الرسـمية : الـدورة الرابعة والثلاثـون

الملحـق رقـم ١ (A/34/1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

[الأصـــل : بالانكلـــيزية]
[١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩]

تقـــرير الأمـــين العـــام عن أعمـال المنظمـــة

أولاً

كان العام الماضي مليئاً بالغموض والتوتر والصراع. فلم يحدث قط أن كان الوضع الدولي أكثر تعقيداً أو كانت المفاهيم القديمة للقوة أكثر انتشاراً. فقد حدثت تحولات فجائية في التوازن السياسي وتطورات غير متوقعة نابعة من مجموعة متباينة من القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بل والدينية. وثمة شعور متزايد بالقلق إزاء إمكانية السيطرة على الأمور، لا سيما على الحياة الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي لهذا الكوكب في الظروف السائدة الآن. ويؤثر هذا الغموض وهذه التطورات غير المتوقعة، بطرق مختلفة، على حياة ومستقبل جميع الدول والشعوب تقريباً، وتثير مشاعر دفينة بالقلق والاحباط، وهذه بدورها تخلق مناخاً مواتياً لأحداث جديدة غير مرتقبة.

وإذا كان هناك وقت للتأمل الجاد وتقييم حالة مجتمع الأمم ومستقبله، فهذا الوقت هو الآن. ففي غمرة ما نعانيه الآن من قلق، غاب عن أعيننا، إلى حدٍ ما ، التقدم الهائل الذي أحرز في جهات كثيرة في السنوات الثلاثين الماضية. وإن ما نحتاجه الآن هو روح الوفاق اللازمة للافادة التامة من هذا التقدم.

ومن خلال الاضطرابات التي تسود عصرنا يمكننا أن نلحظ بعض الاتجاهات العامة، مثل الرغبة في علاج أوجه ظلم طال عليها الوقت أو علاج مظالم قديمة، والقوة القاهرة للأماني الوطنية، والقلق بشأن إمكانية تحقيق مستقبل مضمون لأمة أو لأخرى، والخوف من مخططات ومطامح الآخرين، والمعاناة والاحباط والاستياء بسبب الظلم الاقتصادي والاجتماعي الجسيم. ولم يكن بدّ من أن يخلّف هذا العصر، الذي وقع فيه تغيّر غير مسبوق النظير، كثيراً من المشاكل، القديمة والجديدة، غير المحسومة، وأن يخلّف إحساساً بالخيبة بسبب الفشل في تحقيق كثير من الأهداف والمقاصد العظيمة التي نودي بها في فترة التفاؤل التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

ومعظم الأعراض والمشاكل التي ذكرتها هي أعراض ومشاكل يمكن للأمم المتحدة، إذا ما استخدمت على نحو فعّال كإطار عمل للمجتمع العالمي في المستقبل، أن تساعد على نحو فريد في حلها. ويلزمنا، أولاً وقبل كل شيء، حث الخطى لتنمية عناصر هذا المجتمع على أساس عالمي. وليست هذه مسألة مثالية مجردة، بل هي مسألة مصلحة شخصية عملية. وهي أيضاً مسألة ملحّة.

وثمة عدد من الأسباب الواضحة لكون أن إنشاء مجتمع عالمي فعّال سيكون أمراً عسيراً وبطيئاً. فأمامنا، من ناحية، العلاقات المعقدة بين الدول الكبرى، التي ما زالت، إلى حدٍ بعيد، حبيسة مخاوفها وشكوكها المتبادلة من القدرة التدميرية الرهيبة لما لديها من منظومات الأسلحة.

ومن الناحية الأخرى، تعاني أغلبية الدول والشعوب، بدرجات متفاوتة، مشاكل حادة، هي مشاكل عدم الاستقرار والفقر والضعف الاقتصادي، التي غالباً ما تزداد سوءاً بسبب التطورات السياسية والاقتصادية في أماكن أخرى من العالم. وفي الوقت الذي تقوى فيه أماني شعوبها. فإن التبعية الاقتصادية أو عدم الاستقرار يقيد كثيراً منها بنظام إقتصادي لم يعد يفي بمتطلبات عالم متكافل من أمم حرة. فقد تصادف أن واجه الكثير منها في أول عهدها بالاستقلال التحدي المتمثل في محاولة التكيف مع عالم جديد، عالم يمرّ بحالة من التغير التكنولوجي الثوري. وهكذا فإن التطلع العام للسلم والمساواة تطفئ بريقه ظلال من القلق الواسع الانتشار وانعدام الثقة في المستقبل.

وبين هذين القطبين، توجد دول وسطى وصغرى كثيرة، في إطار الأمم المتحدة وفي تجمعات مختلفة خارج إطارها، ينمو لديها باطراد إحساس بالمسؤولية التعاونية إزاء كثير من المسائل العالمية. وحركة عدم الانحياز مثال طيب لهذا الاتجاه الايجابي. وفي الأمم المتحدة تبدى هذه القوى، على العموم، مزيجاً من المثالية والروح العملية يشكل قوة بناءة وسطاً على صعيد الشؤون العالمية. وهذا، في رأيي، أمل من أفضل آمالنا، ورصيد من أفضل أرصدتنا للمستقبل، لا سيّما في وقت يبدو فيه أن استقطاب الوضع العالمي، الذي تسببه التوترات بين الدول الكبرى، يصبح عاملاً أقل سيطرة على المسرح الدولي مع ظهور قوى سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى مستقلة.

وتقع على عاتق الدول الكبرى مسؤوليات والتزامات خاصة في منظومة الأمم المتحدة. كما أنها في حاجة خاصة إلى المنظمة العالمية بوصفها بديلاً لذلك النوع من المواجهة الذي يمكن جداً، في عصرنا النووي، أن يؤدي إلى فنائنا جميعاً. وقد قامت الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، لسنوات كثيرة، بدور حيوي - وإن كان لا يلقى تقديراً أحياناً - في تقديم البدائل لمثل هذه المواجهة. وفي السنوات الأخيرة، استفادت الدول الكبرى،

Digitized by UNOG Library

في عدد من المناسبات، من جهاز التهدئة هذا خلال فترات الأزمات. وقامت الأمم المتحدة أيضاً بدور قيّم في عزل الأزمات الاقليمية، بالدرجة اللازمة، عن التوازن الحساس لعلاقات الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن المؤكّد أن هذا ليس هو النظام الشامل، المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة، لصيانة السلم والأمن الدوليين، بيد أنه يشكّل، في ظل أحوال عالمنا غير العادية والتي يؤمل أن تكون انتقالية، ضمانة لا غنى عنها لسلم العالم وبقائه.

وفي أماكن أخرى، فإن الأمم المتحدة، بفضل عملية إنهاء الاستعمار، وبفضل أنشطتها الرائدة في مجال التنمية، وبسعيها حالياً إلى إقامة نظام إقتصادي دولي جديد، وبمحاولتها المتسعة النطاق لمعالجة المشاكل العالمية كانت ولا تزال مركز الجهد الرامي إلى إيجاد ترتيبات جديدة تناسب عالمنا المتكافل وتكفيه. وينبغي أن تستهدف مثل هذه الترتيبات، أولاً وقبل كل شيء، محاولة إجراء التغييرات الجوهرية اللازمة لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وفتح الطريق أمام الجميع ليأخذوا فرصتهم. فالمشاكل والعقبات معقدة وصعبة بصورة فريدة، والتقدم يسير بخطى بطيئة، ولكن الرؤية واضحة والأهداف موجودة. وفي موضع لاحق من هذا التقرير، سأعود لتناول هذا الجزء الرئيسي الجوهري من مهمتنا بمزيد من التفصيل.

ولا يمكن القول بأن العام الماضي قد شهد أي تقدم مذهل في حل مشاكلنا الرئيسية. والحقيقة أن انعدام التقدم، لا سيّما في الناحية الاقتصادية، هو أمر مخيب للآمال بصورة ملحوظة، ويتعارض تعارضاً قوياً مع ما لمعظم مشاكلنا من صفة ملحّة واضحة. ويتطلب تبديل هذه الحالة المتدهورة تصميماً سياسياً وقدراً من النزعة العملية.

ثانياً

والتكيف مع التغير هو حتماً عملية عسيرة وطويلة، ولا ينبغي لنا أن نغفل ما قد تم تحقيقه بالفعل خلال حياة الأمم المتحدة. والواقع أن كثيراً من التطورات التي نعتبرها عادية الآن أو نشكو من أنها غير كافية، كانت تبدو بعيدة عن متناولنا تماماً منذ سنوات قليلة مضت. إن ما نسعى إلى خلقه في الأمم المتحدة هو نظام عالمي يختلف اختلافاً جوهرياً عن أي نظام سبقه. وهذه ليست بالمهمة البسيطة، ويجب أن نذكّر أنفسنا من آن لآخر بما قد تم تحقيقه بالفعل، وكذلك بالعقبات العسيرة التي ما زالت باقية.

ففي مجال العلاقات بين أقوى الدول، مثلاً، بذل الكثير لتهدئة المناخ المناوئ الذي كان سمة قوية من سمات سنوات ما بعد الحرب. وبالرغم من الاختلافات العقائدية والسياسية وغيرها من الاختلافات، فقد تم التوصل إلى حلول توفيقية تسهم بكل تأكيد في جعل العالم أكثر أمناً وإنتاجاً. فما علينا إلاّ أن نفكر، مثلاً، في التطور الايجابي الذي حدث في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة. وفي هذا العام، ينبغي لنا أن نتذكّر أنه بعد مفاوضات جد معقدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية، أبرم الاتفاق المنبثق عن الجولة الثانية من محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية الذي يبعث الأمل في الحدّ من نمو الأسلحة النووية الاستراتيجية، الأمر الذي يعدّ شرطاً مسبقاً لا غنى عنه لاحراز التقدم في مشكلة نزع السلاح العامة.

إن عملية إيجاد الحلول التوفيقية هي عملية حيوية لاحراز التقدم فيما يتعلق بمختلف المشاكل الاقليمية المزمنة التي تشغل تفكير الأمم المتحدة. ولا تصبح الصكوك الدولية ضرورية ومفيدة إلاّ إذا تمّت الاستفادة من إمكانياتها لتحقيق حلول توفيقية يمكن أن تسهم إسهاماً هائلاً في الاستقرار العالمي ـ وإن كانت هذه الحلول أحياناً ضئيلة تماماً في حد ذاتها.

وقد ازداد إدراكي لضرورة استخدام كافة السبل لتشجيع التسويات من النوع الذي يمكن أن يزيل التوترات الاقليمية المختلفة، أو على الأقل يخفف من حدّتها، تلك التوترات التي ما زالت، في رأيي، أخطر تهديد للسلم العالمي. ولهذا السبب بالذات قمت بأسفار كثيرة لكي ألقي بنفسي نظرة على هذه المشاكل وأناقشها مع الحكومات المعنية مباشرة. وبطبيعة الحال، لا يمكن في أغلب الأحيان إلاّ تحقيق القليل في الظروف السياسية القائمة، غير أنني أعتقد اعتقاداً قوياً بأنه إذا كانت قنوات الاتصال أو المساعي الحميدة ذات نفع، فإنه ينبغي للأمين العام أن يكون جاهزاً للاضطلاع بدوره في هذا الصدد. وليس هناك، على أية حال، بديل لأن يتعرف المرء على المشاكل على الطبيعة ودون وساطة.

وكانت هذه هي الغاية التي قصدتها حينما قمت، في أوائل هذا العام، برحلة موسعة في بلدان شرق آسيا. وفي أثناء هذه الرحلة وضعت نصب عيني بصفة خاصة الحالة في الهند الصينية وفي كوريا، ولديّ عظيم الأمل في أن توفر محادثاتنا في العواصم المختلفة أساساً يمكّن الحكومات والأطراف المعنية من أن تشعر باستعداد أكبر لاعادة النظر في مواقفها وللاستفادة من الامكانيات التي توفرها الأمم المتحدة لمساعدتها في حل مشاكلها.

وقد انشغلت الأمم المتحدة بصفة خاصة في هذا العام بالتطورات في الهند الصينية ـ وهي تطورات لا يقتصر أثرها على إثارة مسائل أساسية تتعلق بمبادئ الميثاق، بل إنها تقترن أيضاً بمشاكل إنسانية جسيمة ومأساوية. وكان من الطبيعي أن تسود هذه الأمور المناقشات التي أجريتها خلال زيارتي للمنطقة. وقد تركّز اهتمام المجتمع الدولي، طوال هذا العام، على التطورات السياسية والعسكرية في الهند الصينية وعلى الآثار الانسانية المترتبة عليها.

Digitized by UNOG Library

ويبدو لي أنه يجب، على مستوى المأساة البشرية السائدة الآن في ذلك الجزء من العالم، العناية دون إبطاء بالاهتمامات الانسانية.

ولا يقصد بهذا الرأي، بأي حال من الأحوال، التقليل من أهمية التسوية السلمية في المنطقة. فالحالة التي أعقبت الحرب الطويلة القاسية في الهند الصينية لا تهدّد السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا فحسب، بل من الممكن جداً أن تهدّد أيضاً السلم العالمي. إن من الأهمية بمكان أن تبدأ عملية التسوية على الفور وأن تنفّذ من جانب جميع الأطراف بروح بناءة تتطلع إلى الأمام. وأنا مستعد، كما أخبرتهم من قبل، لتقديم أي مساعدة قد ترى الحكومات المعنية أنها مفيدة أو مستصوبة.

ومن المحتم، في هذه الحالة كما في غيرها من الحالات التي نشأت مؤخراً، أن توجّه جميع الجهود نحو إيجاد تسوية تتمشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة إحترام السلامة الاقليمية، والاستقلال السياسي لجميع الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة.

ثالثاً

ومن المشاكل السياسية الكبيرة التي تضطلع المنظمة بمسؤوليات محددة عنها، ما يزال الشرق الأوسط يمثل أشدها إلحاحاً وتعقيداً. ولا مجال للشك في أن هذه مسألة مركزية بالنسبة للاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري في العالم. وطالما ساد عدم اليقين والتنافر والاحباط والعنف في الشرق الأوسط، سيظل العالم يعيش وهو يعاني من عنصر عدم استقرار عميق في شؤونه ومن خطر شديد ومستمر بأن ينكب بكارثة في المستقبل.

إن مشكلة الشرق الأوسط على جانب من الحساسية يتعذر معه من الناحية الفعلية إبداء أي مقترحات بشأنها دون مضايقة بعض الأطراف المعنية أو كلها أحياناً. وقد قام بمواجهة هذه الحساسية مجموعة متعاقبة من الوسطاء والممثلين والمفاوضين وبعثات المساعي الحميدة حاولت مدّ يد المساعدة في السنوات الاثنين والثلاثين الماضية. والسؤال هو إلى متى سيتسنى للعالم، ناهيك عن شعوب الشرق الأوسط، أن يستمر في العيش وهذه القضية المتفجرة في أحشائه.

إن التطورات المثيرة، التي أفضت إلى إبرام معاهدة سلم بين مصر وإسرائيل، قد خلقت حالة جديدة في المنطقة. ومن الأدلة على مدى تعقيدات مشكلة الشرق الأوسط أن هذا الحدث أثار الخلاف والانقسام. ومرة أخرى أقول بأن التفاهم وبعد النظر، مع الحفاظ على المبادئ والمصالح الحيوية، ضروريان في هذه الحالة، فبغيرهما تصبح حالة ميئوساً منها. ومن الجوهري الآن أكثر من أي وقت أن تقوم جميع الأطراف المعنية باستعراض موقفها واضعة في اعتبارها المستقبل لا الماضي.

ولن يتسنى في النهاية إحلال سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط إلاّ عن طريق التوصل إلى تسوية شاملة تغطي كافة نواحي هذه المسألة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ومن الجلي أنه يجب إشراك جميع الأطراف المعنية. وأعتقد أن الأمم المتحدة توفر في هذا الصدد، إن هي استخدمت بحنكة وتجمل بالصبر، إمكانيات فريدة لم يتم بعد الانتفاع بها انتفاعاً تاماً، وأمل أن تتم دراسة هذه الامكانيات دراسة أكثر جدية في الأشهر القادمة. وأن عقد مؤتمر دولي، مثلاً، كما سبق لي أن اقترحت، قد يتيح، إن أُعدّ له إعداداً مناسباً، مخرجاً من الحالة الخطيرة الراهنة. ومن الجلي أنه سيتعين أن يسبق عقد اجتماع دولي من هذا القبيل القيام بعملية جادة من التشاور مع كافة الأطراف.

وفي الوقت نفسه، ما فتئ اشتراك الأمم المتحدة اشتراكاً عملياً في ذلك يتركّز في ميدان صيانة السلم بصورة رئيسية ـ بذل جهد لا يكّل لابقاء درجة الحرارة منخفضة والحيلولة دون قيام مواجهات يمكن أن تؤدي بسهولة شديدة إلى اندلاع صراع واسع الانتشار وجعل كل تحرك نحو السلم أمراً مستحيلاً. وسأعود فيما بعد في هذا التقرير إلى موضوع عمليات صيانة السلم.

بيد أنه حرّى بي أن أنوّه هنا بالحالة في جنوب لبنان. إذ توجد أكثر العناصر تفجراً من عناصر الحالة في الشرق الأوسط على مقربة شديدة بعضها من بعض، في جنوب لبنان وحوله: ويمثل تفاعلها مأساة وطنية للبنان وكذلك تهديداً دائماً للسلم على نطاق أوسع. وفي الأسابيع الأخيرة حدث تصاعد خطير في العنف في هذه المنطقة، مما أسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين وأضرار فادحة ونزوح الكثيرين من السكان. وبعد بذل جهود متكررة، أصبح هناك وقف لاطلاق النار غير مستقر، ساري المفعول لدى كتابة هذا التقرير. وتأتي هذه الحالة المفجعة والسريعة الاشتعال إنعكاساً لمشاكل أوسع نطاقاً تعانيها المنطقة ولن يتم حلّها حلاً نهائياً إلاّ حينما يتم إحراز تقدم وطيد بشأن تلك المشاكل. وفي غضون ذلك، سنواصل بذل جهودنا عن طريق ممثلي الأمم المتحدة في المنطقة، وخاصة قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للحفاظ على الهدوء النسبي القائم حالياً. لقد ظلت الحالة في هذه المنطقة المضطربة والمفجعة طوال سنوات عديدة حلقة مفرغة من العنف والثأر، وكان السكان المدنيون دائماً هم ضحاياها. وأناشد كافة الأطراف المعنية أن تتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأن تبدي الانضباط في المحافظة على وقف إطلاق النار والأعمال العدائية

Digitized by UNOG Library

ربما يحين الوقت الذي يتسنى فيه تحقيق تحسن جذري أكثر في الحالة.

وقد طرأت تطورات مخيبة للرجاء في زمبابوي وناميبيا، اللتين يساور الأمم المتحدة انزعاج خاص بشأنهما. وتمثل صعوبة حل مسألة زمبابوي والحالة الحرجة القائمة الآن في ذلك الاقليم مدعاة للقلق الشديد. ولن يتسنى ضمان تحقيق حل ثابت لهذه المشكلة إلاّ إذا قام دستور يحظى بموافقة كافة الأطراف المعنية عليه وتأييدها له. ولا تلبي التسوية الداخلية، وكذلك الانتخابات التي أجريت بموجبها، هذا المطلب ومن ثم ليس بالوسع الاعتراف بأنها تشكل أساساً لاقامة حكم أغلبية حقيقي. ويجب بذل جهود جديدة للجمع بين كافة الأطراف من أجل التعاون على تحقيق تسوية مقبولة ودائمة. وما لم يتسن القيام بذلك عما قريب فسيكون ثمة خطر شديد في أن يضيع كل ما تم تحقيقه من تقدم بشأن هذه المسألة في خضم إراقة دماء وفوضى وخراب، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة لأمن المنطقة بأسرها. وإنني لأعلّق أملاً كبيراً جداً على أن توفّر الأفكار والخطط، التي تمخّض عنها مؤتمر الكمنولث الذي عقد مؤخراً في لوساكا، الوسائل الكفيلة لتحقيق مثل هذه التسوية. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن تتقيد جميع الدول الأعضاء بالتدابير التي دعا إليها مجلس الأمن وتعمل معاً على حل هذه المشكلة.

ولقد تراءى منذ عام مضى أن هناك سبباً وجيهاً يدعو إلى ترقب التوصل إلى حل مبكر لمشكلة ناميبيا على أساس خطة العمل التي وافق مجلس الأمن عليها. ولسوء الطالع، تأخرت إقامة وجود للأمم المتحدة في ناميبيا للاشراف على الانتخابات ومراقبتها. إن التعاون التام من جانب كافة الأطراف المعنية جوهري من أجل تنفيذ خطة عمل مجلس الأمن. ورغم أنه نشأت مصاعب حول تفسير بعض أحكام هذه الخطة، آمل أن تسفر المحادثات الراهنة عن توفير ما يلزم من إيضاحات كيما يتسنى لنا المضي قدماً، بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية، إلى اتخاذ إجراءات عملية. وبعد بذل كل هذا الجهد، سيكون من المؤسف حقاً أن نعجز عن إجراء التعديلات النهائية اللازمة لتحقيق النجاح.

وتترتب على الأوضاع الراهنة القائمة في ناميبيا وزمبابوي عواقب وخيمة بالنسبة لأمن المنطقة بأسرها ومستقبلها الاقتصادي، تنطوي، فعلاً، على استمرار ازهاق الأرواح في هذين البلدين، وكذلك شن غارات واسعة النطاق على أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وموزامبيق، بما ينجم عن ذلك من إصابات وتدمير واسع الانتشار. ومن الحيوي تماماً إيجاد الوسائل الكفيلة بإحراز تقدّم عملي بشأن هاتين المشكلتين دون التضحية بالمبادئ التي أرستها الأمم المتحدة.

وينبغي أن يتمثل هدفنا في تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر للجنوب الافريقي في مجموعه. بيد أنه لن يتم تحقيق هذا طالما استمرت مشكلة **الفصل العنصري**. ويتمثل أحد التحديات الكبيرة، التي تواجه الأمم المتحدة وكافة شعوب المنطقة، في الضرورة المطلقة لتغيير الحالة العنصرية القائمة في الجنوب الافريقي كيما يتسنى للرجال والنساء من مختلف الأجناس أن يتعايشوا ويمارسوا حقوقهم على قدم المساواة.

وهناك منطقة صراع أخرى، انشغلت بها الأمم المتحدة بصورة وثيقة بما تقوم به من دوري صيانة السلم وإحلال السلم على حد سواء، هي قبرص. وما تزال قوة صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة في قبرص، الموجودة هناك منذ ما يزيد عن خمس عشرة سنة، تؤدي وظيفة لا غنى عنها في إقرار الهدوء في الجزيرة. وفي الوقت نفسه، واصلت القيام بمهمة بذل المساعي الحميدة التي عهد مجلس الأمن بها إلي لتشجيع التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقدت اجتماعاً على مستوى عال في نيوقوسيا في شهر أيار/مايو الماضي برعايتي شخصياً. وقد تمخض الاجتماع المذكور عن اتفاق من عشر نقاط يدعو إلى استئناف المحادثات بين الطائفتين وتحديد أساس وأولويات لها. وفي حين استؤنفت المحادثات وسط آمال كبار، سرعان ما صادفت مصاعب حتمت تعطلها في وقت مبكر. وقد طلبت إلى ممثلي أن يواصلوا جهودهم الرامية إلى التغلب على المصاعب التي تعترض سبيل إعادة بدء المحادثات وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه على مستوى عال في شهر أيار/مايو الماضي والأولويات التي حددت في ذلك الاتفاق.

وتتألف الحالة الراهنة، في هذا الشأن، من مجموعتين من المصاعب. تعني إحداهما بمواقف التفاوض المعلنة التي يتخذها الطرفان. وتتصل الأخرى بمشاكل سياسية تصادفهما في معالجة الحلول الوسط وحلول الوفاق وهي جوهرية إن أريد أن تصبح المحادثات ذات مغزى. ولقد ثبتت المرة بعد الأخرى إمكانية التقريب بين الخلافات الهامة القائمة بين الطرفين والاتفاق على مبادئ توجيهية وأولويات تبشر باحتمال إحراز تقدم في سبيل التوصل إلى تسوية. ولقد سمح المرة بعد الأخرى بأن يتبدد ما تولده هذه الاتفاقات من زخم. هذا، وإن الوضع الراهن ينحو إلى أن يخلق دينامية خاصة به، لا تيسر بالضرورة التوصل إلى حل متفق عليه. بيد أنه يعنّ لي أنه من شأن اتخاذ نهج يتسم ببعد النظر والاصرار، يقوم على أساس المبادئ التوجيهية والاتفاقات القائمة، أن يؤدي إلى حدوث تحسّن سريع في الحالة في الجزيرة من شأنه أن يخدم مصالح كافة الأطراف المعنية ويكون أفضل إلى حدٍ شاسع من مواصلة التعلق بأهداب وضع راهن لا يبعث على الرضا ويكمن فيه عدم الاستقرار. ويمكن أن يمهّد هذا في الوقت نفسه السبيل أمام التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، تقوم على

Digitized by UNOG Library

أساس الحقوق الأساسية والمشروعة للطائفتين وعلى أساس حق جميع القبارصة في مستقبل أفضل وأكثر سلماً.

رابعاً

للأمم المتحدة في الميدان الآن خمس عمليات لصيانة السلم. وقد انقضت مؤخراً عملية سادسة، هي قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، ويجري تكريس الكثير من الفكر والجهد لعملية محتملة في ناميبيا، هي فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية.

إن هذه العمليات مترابطة من حيث طبيعتها الأساسية ومن حيث أن لنجاح العمليات القائمة وجدارتها بالثقة أثراً على مدى مقبولية جهود صيانة السلم في المستقبل وفرص نجاحها، وذلك لأن الثقة عنصر أساسي في نجاح صيانة السلم. إن صيانة السلم إبداع أصيل تفتق عنه ذهن الأمم المتحدة وأداة قيّمة فيما يبذله مجلس الأمن من جهود للحد من الصراع وإقرار السلم والأمن الدوليين. وهي آلية دقيقة ومعقّدة لا يتسنى لها أن تعمل على نحو صحيح إلاّ إذا قامت ظروف أساسية معيّنة وإلاّ إذا كانت جميع الأطراف المعنية مستعدة لأن تمدّها بكامل تأييدها وتعاونها. وإلاّ أمكن أن تصبح عملية صيانة السلم موضع خلاف بل ومحبطة لأغراضها هي ذاتها، بما يترتب على ذلك من تدهور ثقة الدول الأعضاء في هذا الأسلوب المفيد والابتكاري للغاية.

وتكاد عمليات صيانة السلم تكون بنت الساعة وتتشكل لنزع فتيل أزمة واحتواء صراع لولاها قد يتفشى أو يزعزع التوازن الهش للسلم العالمي زعزعة خطيرة. وتحدد القرارات، التي تبدأ بموجبها هذه العمليات، مرامي لا يسهل أحياناً تحقيقها في الواقع. وتنحو إطالة أمد العجز عن تحقيق هذه الأهداف إلى توليد حالة من الاحباط، قد تشكل حتى خطراً، على المدى البعيد، على مستقبل العملية ذاتها، بصرف النظر عمّا أدته أو تؤديه من خدمة في الحدّ من الصراع. وهذا بدوره ينال من همة القوات في الميدان، والحكومات التي تقدّمها، وأعضاء مجلس الأمن الذي قام بتشكيل العملية في المقام الأول.

وثمة مطلب أساسي لنجاح عمليات صيانة السلم هو تعاون الأطراف المعنية. وإن كان طرف منها أو آخر يعارض أهداف العملية أو كانت لديه تحفظات شديدة عليها، أصبح من غير المحتمل أن تتكلل بالنجاح الكامل وتحولت على الأرجح إلى مصدر آخر للخلاف والاحتكاك. وتنشأ عندئذ مشكلة ما إذا كانت القيمة الفعلية للعملية، من حيث إقرار السلم، تبرر استمرارها في مواجهة المعارضة. وهذه مسألة حاسمة ينبغي النظر فيها على أساس وقائعها الموضوعية وبأقصى جدية من جانب كافة الأطراف المعنية.

وعندما تكون عملية صيانة السلم قائمة على أساس متين بناء على اتفاق مفصل بين أطراف النزاع، وعندما تكون هذه الأطراف مستعدة للالتزام بذلك الاتفاق، يصبح من السهل نسبياً المضي فيها. وقد كان الوضع كذلك بالنسبة إلى قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك مثلاً. غير أنه إذا نظمت مثل هذه العملية في ظل ظروف طارئة وبأهداف واختصاصات غير واضحة أو محل جدال، وبناء على افتراضات ليست واقعية تماماً، فمن المرجح أن تواجه هذه القوة صعوبات أكبر بكثير. ولا شك أن هذا يصدق على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وإنني لمقتنع اقتناعاً راسخاً بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد أدّت وما زالت تؤدي مهمة بالغة الأهمية في السيطرة على نزاع في جزء من أكثر أجزاء العالم حساسية وقابلية للانفجار. ويبدو لي أن هذه حجّة لا سبيل إلى دحضها للابقاء على هذه القوة بالرغم من كل المشاكل والخلافات. ومع أنني سأثابر على بذل الجهود لانجاز الأهداف التي وضعها مجلس الأمن لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإنني أرى أن مما له أهميته الاعتراف بصورة أكبر بالقيمة الحالية لهذه العملية، بكل مصاعبها. وأن أيسر السبل للتدليل على قيمة المهمة التي تضطلع بها حالياً قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو سحبها. ولكن اتخاذ مثل هذا الاجراء، في الظروف الراهنة، سيكون، بلا شك، عملاً على درجة عالية من عدم المسؤولية، وتجربة تؤدي بكل تأكيد إلى كارثة. ولا أعتقد أنه يمكن لأي شخص ملمّ إلماماً سليماً بالوضع أن يؤيد هذا الاجراء بجدية.

وبما أن الأمر كذلك، فإنني آمل أن نحصل باستمرار على تأييد وتفهم الدول الأعضاء والأطراف المعنية ووسائط الاعلام أيضاً، في هذه الفترة العصيبة للغاية التي تمر بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. فقد وضعت هذه القوة في جنوب لبنان على وجه التحديد لأن الحالة هناك كانت خطيرة ومعقدة وغير قابلة لأي حل واضح أو سهل. وينبغي علينا مع البحث عن سبيل لحل المشاكل الأساسية في هذا الصدد، أن نقاوم الاغراء بعزو هذه المشاكل إلى تلك العملية التي تسعى، ببسالة إلى السيطرة على الموقف في منطقة النزاع.

وقد عملت قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، التي انتهت ولايتها في ٢٤ تموز/يوليه، لمدة تقرب من ست سنوات. ولقد أُنشئت هذه القوة على وجه السرعة في وقت اتسم بتوتر دولي شديد، وجرى توزيعها في ظل حالة من النزاع تتسم بالاضطراب وما زالت تتسم بالعنف. وقد نجحت القوة نجاحاً ملحوظاً في إضفاء طابع الاستقرار على وقف إطلاق النار، وتنفيذ اتفاقات

Digitized by UNOG Library

متتالية لفض الاشتباك. كما ساعدت في الانتقال من ظروف الحرب إلى اتفاقية سلم في منطقة عملياتها. ولقد كانت هذه القوة واحدة من عمليات صيانة السلم البارزة. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الحار لقادة وضباط ورجال القوة وللملاك المدني الملحق بها لما أبدوه من خدمات متفانية وفعّالة للأمم المتحدة.

أما الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة مستقبلاً في المنطقة التي كانت ترابط بها قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة سابقاً فلا يزال غير واضح حتى كتابة هذا التقرير. وفي غضون ذلك، بقي المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين في المنطقة بموجب قرارات مجلس الأمن السارية.

وبدون الانتقاص، بأي شكل من الأشكال، من أهمية عمليات صيانة السلم الأوسع نطاقاً والتي تمّت في وقت لاحق ومن الخدمات الممتازة التي أدتها، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بمراقبي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، التي هي أقدم بعثات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة، والتي عملت لمدة تزيد على ٣١ سنة متواصلة في الشرق الأوسط وفي ظروف نزاع في الغالب. وعلى مر السنين، اضطلعت هذه الهيئة، التي أنشئت أصلاً في عام ١٩٤٨ لمراقبة الهدنة الأولى التي دعا إليها مجلس الأمن في الشرق الأوسط، بالعديد من مهام صيانة السلم التي كان مجلس الأمن يعهد بها إليها في ضوء الظروف المتغيرة في المنطقة. وقد عرف منذ وقت طويل، على صعيد العالم، عن ضباط هذه الهيئة المخلصين التابعين لسبعة عشر بلداً أنهم يتحرون الموضوعية والدقة فيما يقدمون من تقارير حتى في أخطر الظروف. وقد ساعدوا في تهدئة عدد لا يحصى من الحوادث، ووضع ترتيبات لعمليات وقف إطلاق النار، وإنجاز مهام ذات طابع إنساني تفوق الحصر، وتوفير صلة هامة وفريدة بين أطراف النزاع، كما وفروا أيضاً الاطار الأوّلي والأفراد اللذين قامت عليهم كل قوات صيانة السلم المتتالية، وساعدوا هذه القوات في إنجاز مختلف مهامها. ولقد تكبدوا خسائر جسيمة في أثناء أدائهم لعملهم الهام الذي لا يحظى إلاّ بقدر يسير من الدعاية. وهم ما زالوا يمثلون أحد الموارد الثمينة للسلم في الشرق الأوسط. إن الأمم المتحدة مدينة بالعرفان لهذه المجموعة الدولية من الضباط الشجعان.

أما قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص فقد رابطت في الجزيرة منذ عام ١٩٦٤، وأدت خدمات جليلة في صيانة السلم في هذه المنطقة الحافلة بالقلاقل. وبعد أحداث عام ١٩٧٤ تغير دور هذه القوة بصورة أساسية، ولكن حتى الآن يعتبر استمرار وجودها ضرورياً من أجل صيانة السلم وخلق الجو اللازم لاجراء مفاوضات لتسوية مشكلة قبرص. وفي حين أن الحاجة للحفاظ على الأحوال السلمية في الجزيرة لم تتضاءل، فإن المحادثات بين الطائفتين تتقدم ببطء شديد جداً، بل إنها، في وقت كتابة هذا التقرير متوقفة. وتثير تجربة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بالحاح مسألة العلاقة بين وظيفة الأمم المتحدة المتمثلة في صيانة السلم ووظيفتها المتمثلة في صنع السلم. إن المخاطر المترتبة على سحب قوة صيانة السلم قبل الأوان معروفة جيداً، ويكاد يكون من المستحيل التفكير في ذلك الآن بالنسبة لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص. بيد أنه ربما يحين الأوان قريباً لاجراء دراسة جديدة دقيقة لترتيبات الأمم المتحدة في الجزيرة في ضوء الحقائق الراهنة.

إن صيانة السلم تعتبر إضافة لا تقدر بثمن إلى ترسانة السلم. بيد أنها ما زالت إلى حدٍ ما في مرحلة التطور، وينبغي استخدامها بقدر كبير من العناية والاهتمام بما يرتبط بها من مبادئ أساسية وظروف. ولا يساورني الشك في أنه إذا تم ذلك ستتطور صيانة السلم لتصبح وسيلة ثابتة يركن إليها في دعم السلم والأمن الدوليين.

خامساً

ظل العالم يواجه، خلال العام الماضي، مصاعب اقتصادية متزايدة. وكانت المشاكل الاقتصادية تتضاعف في كل منطقة تقريباً. وقد وصل التضخم والبطالة في كثير من البلدان إلى مستويات غير مقبولة. وأصبحت أسعار الصرف متقلبة لا تعرف الاستقرار. وازدادت النزعة الحمائية. وركدت التجارة الخارجية. وكان النمو الاقتصادي في البلدان المصنعة بطيئاً وغير منتظم. ووجدت البلدان النامية أن من المستحيل عليها أن تموّل معدلات معقولة من التنمية. وركدت المساعدة الانمائية الرسمية عند نحو النصف من الرقم المستهدف المتفق عليه في الاستراتيجية الانمائية الدولية. لقد أخذ الوضع يصبح حرجاً، ومن شأن استمرار الاتجاهات الراهنة أن تهدّد على نحو خطير سير التنمية في البلدان النامية لسنوات كثيرة قادمة. ومن شأن هذا أن يقلل بدوره من النمو والرخاء في البلدان المصنعة. إن القوى التي تؤثر في الاقتصاد العالمي تتطلب عملاً منسّقاً قوياً لازالة الأسباب الهيكلية للمصاعب الراهنة.

ومما يؤسف له أن يكون هناك، في ظل هذه الظروف تفاوت متزايد بين المشاكل الاقتصادية الملحة وبين ما يصدر عن المجتمع الدولي من استجابات غير كافية لتلك المشاكل. ولقد أخفقت المفاوضات المتعددة الأطراف الدائرة الجارية حالياً في أن تحقق حتى الآن نتائج تتناسب وضخامة الاحتياجات.

ولقد كان هناك بعض التحرك خلال العام الماضي ـ من ذلك

Digitized by UNOG Library

المفاوضات التجارية الأخيرة التي أجرتها الأطراف في الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة (مجموعة "الغات")، والاتفاق على العناصر الأساسية لانشاء صندوق مشترك للسلع الأساسية، وتوسيع نظام الحصص وزيادة حقوق السحب الخاصة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨. غير أن هذه الخطوات، وإن كانت موضع ترحيب، تقصر كثيراً عن بلوغ ما هو مطلوب. فاتفاقيات مجموعة "الغات" توفر إطاراً لمكافحة النزعة الحمائية في المستقبل ولكنها لا تمثل عوناً مباشراً للبلدان الأشد تأثراً بالتدابير الحمائية الراهنة. ولا بد من القيام بما هو أكثر من ذلك كثيراً حتى يمكن إنشاء الصندوق المشترك وتنفيذ العناصر الأخرى في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية. ومن الواضح أن الحصص الموسعة وحقوق السحب الخاصة الجديدة غير كافية لمواجهة حالات العجز المتزايد في موازين مدفوعات البلدان النامية وتراكم الديون الأجنبية عليها.

ولقد كانت الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو أول مناسبة قام فيها مؤتمر دولي بالتركيز على وجه الخصوص على موضوع التغيير الهيكلي. بيد أن النتائج كانت محدودة ومخيبة للآمال. فقد أظهرت تلك الدورة بوضوح أن بلداناً كثيرة ما زالت تحجم عن قبول الآثار الكاملة للترابط المتزايد في الاقتصاد العالمي.

ومن الواضح أن المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجري الآن في نطاق الأمم المتحدة تواجه صعوبات. فقد اعتمدت اللجنة الجامعة، التي أُنشئت بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢، مجموعتين من النتائج المتفق عليها. وقد تناولت إحدى المجموعتين نقل الموارد وتناولت الأخرى مسائل الزراعة والأغذية. ورغم أن هذه النتائج تمثل تقدماً محدوداً، إلاّ أن اللجنة أخفقت في توفير الزخم اللازم للمفاوضات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. ولم تحرز اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة خلال دوراتها الأولى أي تقدم في صياغة الاستراتيجية.

إن الاحتياجات الاقتصادية والواضحة الالحاح تجعل مثل هذا التقدم البطيء في المفاوضات أمراً غير مقبول. ومن الأمور الأساسية أن تتنبه جميع الدول على وجه السرعة إلى إخطار التأخير، وأن تعيد تقدير مواقفها على ضوء مصالحها واحتياجاتها الطويلة الأجل.

إن من شأن إعطاء المفاوضات بين الشمال والجنوب زخماً جديداً أن يقطع شوطاً كبيراً في تبديد جو الشك وخيبة الأمل السائد حالياً. ولا يمكن إيجاد هذا الزخم الجديد بغير إرادة سياسية حقيقية تبتغي التوصل إلى الحلول. والأمم المتحدة مزودة تزويداً جيداً بالآليات اللازمة للمناقشات والمشاورات والمفاوضات الدولية الحكومية. ولدى الأمم المتحدة القدرة على دعم المفاوضات إذا كانت الدول الأعضاء على استعداد لاستخدام تلك القدرة بتصميم على إيجاد حلول للمشاكل التي تعتور طريق التنمية الاقتصادية.

ولا بد من تعبئة الدعم السياسي إذا أريد التوصل إلى حلول مقبولة. ويمكن للاجتماعات القصيرة التي تعقد على مستوى عال أن تقوم بدور جوهري في هذه العملية. وبإمكان تلك الاجتماعات أيضاً أن تحدّد احتمالات الاتفاق وتعيّن الأولويات للمفاوضات. وأنا على استعداد، بطبيعة الحال، لتقديم كل ما يلزم من مساعدة في تعزيز هذا النهج وهناك بالاضافة إلى ذلك مجالات هامة أخرى تتطلب تعاوناً دولياً عاجلاً. وقد أبرز اثنين منها في الآونة الأخيرة المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ومؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

لقد برزت مشكلة الطاقة بوصفها محور اهتمام مباشر بالنسبة إلى جميع الدول. ذلك أن الاستنفاد التدريجي لامدادات النفط الرخيصة المعروفة، مع استمرار تزايد الطلب على الطاقة، يضع المجتمع الدولي أمام تحد هائل. ولهذا الاستنفاد كذلك آثار سياسية عميقة. فسوف تضطر الدول إلى التحول من نمط في استهلاك الطاقة يعتمد اعتماداً أساسياً على البترول إلى نمط في النمو أكثر اقتصاداً في استخدام الطاقة ومعتمد على مصادر للطاقة أكثر تنوعاً. وإذا أريد لهذا التحول أن يتم بطريقة منظمة، بدون أن يضع الاقتصاد العالمي تحت ضغوط لا لزوم لها، أصبح ضرورياً قيام تعاون مكثف فيما بين الدول. وبالاضافة إلى ذلك فسوف يحتاج الأمر إلى جهود كبيرة تبذل داخل كل دولة. وسوف يكون التخطيط والتنسيق مطلوبين للتوفيق بين مصالح المنتجين، والمجهزين، والمستخدمين، وفقراء المستهلكين، ودعاة حماية البيئة، ولتحقيق توزيع عادل لعبء التكيّفات الضرورية على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي الآونة الأخيرة عمدت إلى تكثيف اتصالتي بالحكومات بشأن الطاقة بغرض تقصي إحساسها بالمشكلة وتحديد المبادرة التي يمكن القيام بها في هذا المجال في نطاق الأمم المتحدة. ولقد لمست من هذه الاتصالات إدراكاً متزايداً لوجوب اعتبار مسألة الطاقة، في المستقبل، قضية ذات أولوية في الحوار بين الشمال والجنوب.

وإذا أخذنا في الاعتبار ما بين مشاكل الاقتصاد العالمي من ترابط، أصبح من غير الممكن معالجة مسألة الطاقة بمعزل عن سائر القضايا، ذلك أن الطاقة وثيقة الارتباط على وجه الخصوص بالمسائل المالية والنقدية الدولية مثل مسائل إيجاد الاحتياطي، وتمويل المدفوعات، والمساعدة الانمائية. ولقد آن الأوان لكي تعمل الأمم المتحدة على التوصل إلى مجموعة متوازنة ومتكاملة من الاتفاقات ومن التفاهمات في هذه المجالات. وعلينا، ونحن نقوم

Digitized by UNOG Library

بذلك، أن نجد وسائل لضمان وجود إمدادات مستمرة من الطاقة للاقتصاد العالمي، وأن نتجنب الاسراف في استنفاد الموارد الطبيعية على الصعيدين العالمي والوطني، ونواصل التمسك بعدم انتهاك حق البلدان في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية.

وهكذا فإن الأمر يقتضي قيام المجتمع الدولي بإجراءات تتسم بالتصميم في ثلاثة مجالات:

- علينا أن ننظم جهودنا للخروج بالمفاوضات الخاصة بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من حالة الجمود الراهنة؛

- علينا أن نعالج بهمة ونشاط مجال الطاقة الذي يمثل تحدياً رئيسياً، وأن نبدأ مجهوداً منسقاً وخلاقاً ليضطلع به المجتمع العالمي في هذا المجال؛

- علينا أن نطرق المشاكل الملحّة التي تواجهها البلدان النامية المستوردة للنفط بطريقة متضافرة وفعّالة.

وإني لعلى اعتقاد راسخ بأن الأمم المتحدة هي المكان الذي يمكن الجمع فيه بين هذه الجهود كلها.

سادساً

أقرّ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، في نهاية دورته الثامنة المعقودة في هذا الصيف، برنامج عمل ينص على وضع اتفاقية لقانون البحار في السنة القادمة. وبالرغم من أن بعض القضايا لم تحل بعد، إلاّ أن الوفود التي حضرت المؤتمر اتفقت بالاجماع على أن من الممكن، نتيجة العديد من دورات المفاوضات غير الرسمية، القيام رسمياً باعتماد مشروع اتفاقية خلال فصل الربيع، والعمل بناء عليه خلال فصل الصيف بهدف اعتماد اتفاقية قبل نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٨٠.

ويمكن أن تصبح الاتفاقية التي طال انتظارها حقيقة واقعة إذا قامت الدول المشاركة في هذا المؤتمر الذي يعتبر أطول وأشمل مؤتمر دبلوماسي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة حتى الآن، بمحاولة أخيرة لتحقيق ترضيات متبادلة بشأن القضايا القليلة المتبقية. وثمة مسائل عديدة كانت تبدو شائكة عندما استهل المؤتمر أعماله منذ ما يقرب من ست سنوات قد وجدت لها فيما يبدو حلول يمكن للدول أن تقبلها بروح التراضي.

إن مبادئ ومصالح هامة موضوعة في كفة الميزان، ومن شأن النتائج التي يسفر عنها هذا المؤتمر أن تؤثر تأثيراً بالغاً على استعداد الحكومات للاستفادة استفادة تامة من آليات الأمم المتحدة لتحقيق التفاهم الدولي بشأن القضايا العالمية. وعليه فإنني آمل في أن تتمكن الحكومات في مراحل المؤتمر الأخيرة، بعد أن أحرزت تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بأصعب المشاكل وأعقدها، من التوصل إلى الترضيات اللازمة للخروج باتفاقية ستكون لها أهمية أساسية بالنسبة إلى المستقبل.

سابعاً

لقد شهد العام المنصرم بعض التقدم فيما يتعلق بقضية تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية، ولكن بعض المشاكل الجديدة المثبّطة والخطيرة قد برزت خلاله أيضاً.

وبينما أخذ المجتمع الدولي يهتم اهتماماً أكبر بانتهاكات حقوق الانسان ويزداد اعترافاً بضرورة تدعيم الآليات لحماية الفرد، نجد أن عدد حالات الاعتداء المكشوف على كرامة الفرد، على مستوى هائل في بعض الأحيان، ما زال سبباً يدعو للقلق لشديد.

إن الشعوب والأفراد والجماعات في جميع أنحاء العالم يعلقون آمالاً كبيرة على الأمم المتحدة. وهم يتوقعون، بحق، من المنظمة أن تقف في وجه الاستهتار بحقوق الانسان أو انتهاكها. وبالطبع يجب علينا أن ندرك أن الأمم المتحدة ليست دائماً في موقف يمكّنها من الاستجابة لهذه التوقعات. وكما أوضحت من قبل فإن فعالية الأمم المتحدة في مسائل حقوق الانسان مرتبطة ارتباطاً لا تنفصم عراه بمواقف الدول الأعضاء. إن كل دولة عضو في الأمم المتحدة مسؤولة بموجب الميثاق عن ضمان احترام حقوق الانسان داخل حدود ولايتها. وأن أحكام اللائحة الدولية لحقوق الانسان، والواقع تخاطب الحكومات أساساً.

وفي نفس الوقت فإن للأمم المتحدة، كمؤسسة، مسؤوليات هامة في مجال حقوق الانسان عليها أن تؤديها بموجب الميثاق وبموجب الاجراءات والأساليب التي وضعتها الهيئات التداولية المناسبة. وتشمل هذه المسؤوليات وضع معايير معترف بها عالمياً لحماية حقوق الانسان ومراعاتها، وتوجيه نفوذ المجتمع الدولي والرأي العام لدعم تلك المعايير، ورصد تنفيذ الالتزامات المعينة التي تتولاها الدول الأعضاء في هذا الصدد، والتحري في بعض الأحيان عن حالات الانتهاك الصارخ ولفت النظر إليها. وقد تمكّنت الأمم المتحدة أن تعمل في انسجام في بعض الحالات برغم حساسية القضايا المطروقة. ومع ذلك ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ولن تتمكن الأمم المتحدة من العمل بطاقتها الكاملة في هذا المجال ما لم تواجه الدول الأعضاء مسؤولياتها وتتقبل الثقة الموضوعة فيها وترتقي إلى مستواها.

وقد كان من بين التطورات الأكثر إيجابية في السنة الماضية، المناقشة الواسعة النطاق بشأن سبل ووسائل زيادة فعالية الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان، التي دارت داخل الجمعية العامة وفي لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المعتزم مواصلة هذه المناقشة في المستقبل. أما أنا فإنني مستعد، من

Digitized by UNOG Library

جانبي، للنظر في كل الاقتراحات المفيدة الرامية إلى تعزيز مساهمة الأمانة العامة في مجال ذي أهمية أساسية في تطور مجتمعنا مستقبلاً.

وما زالت الجهود تبذل داخل الهيئات الدولية التي تعالج مسائل حقوق الانسان، بهدف غرس الادراك المتعمق لصلة حقوق الانسان بالتنمية. وقد كانت لجنة حقوق الانسان تنظر في دراسة هامة عن الأبعاد الدولية للحق في التنمية، كما طلبت الآن إجراء دراسات أخرى عن الأبعاد الاقليمية والوطنية لهذا الحق الأساسي. كذلك كانت اللجنة الفرعية لمكافحة التمييز وحماية الأقليات تنظر في العلاقة بين حقوق الانسان والنظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد أدت هذه الدراسات إلى ظهور اعتراف بأن هناك حقاً إنسانياً في التنمية، وأن احترام حقوق الانسان يمكن أن يؤدي إلى إيجاد جو يلهم الناس ويدعوهم لبذل المزيد من الجهود من أجل التنمية، وأنه ينبغي أن تحتل الاعتبارات المتعلقة بحقوق الانسان مكانة بارزة باعتبارها مكونات أساسية في النهج المتكامل تجاه التنمية.

ولقد اتخذت هيئات الأمم المتحدة قرارات هامة خلال السنة الماضية في مجال معالجة حالات الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان. وقد شرع في إجراء تحقيقات في بعض الحالات، كما تم تعيين خبراء أفراد للنظر في حالات أخرى، وفي بعض الأحيان طلب مني أن أجري اتصالات ببعض الحكومات بهدف مناقشة أوضاع حقوق الانسان في بلدانها.

وما زال المجتمع الدولي يميل إلى التزام جانب الحذر عند تناول هذه المشكلة الحساسة، وذلك نظراً إلى ما يرتبط بها من جوانب أخرى في العلاقات بين الحكومات. أما المنظمات غير الحكومية فيمكنها، لأسباب بديهية، أن تكون أكثر صراحة في تناولها لهذه المشكلة. وأنا أدرك الأسباب التي تدعو الحكومات إلى الحذر، وهي أسباب تنطبق إلى حدٍ ما أيضاً على إمكانيات الأمين العام في كثير من الحالات المتعلقة بحقوق الانسان. ومع ذلك فإن من الضروري للغاية ألاّ نسمح لهذا النهج الحذر أن يتحول إلى سلوك انتهازي في مسألة مبدأ لها مثل هذا القدر من الأهمية الحيوية.

وما زال يتم إحراز تقدم في تحقيق التصديق العالمي على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان. غير أنه لا بد من تصعيد معدل التصديقات والانضمامات حتى تتحقق العالمية دون تأخير طويل. وفي داخل اللجنة المعنية بحقوق الانسان المنشأة بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تشترك الحكومات في حوار مع اللجنة تتعرض فيه أنظمة تلك الحكومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فحص دولي دقيق من حيث التزامها بالقوانين الدولية لحقوق الانسان. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعمل أيضاً على وضع تدبير إجرائي للنظر في التقارير الواردة من الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتواصل الأمم المتحدة تعزيز وتشجيع الأنشطة الاقليمية والوطنية والمحلية الرامية إلى تعزيز حقوق الانسان وحمايتها. وقد قامت برعاية حلقات عالمية وإقليمية حول هذه الموضوعات في العام الماضي. وقد كان تشكيل منظمة الدول الأمريكية لمحكمة جديدة تسمّى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان من بين الخطوات الهامة المتخذة لتعزيز الأجهزة الاقليمية لحماية حقوق الانسان. وتعتبر الحلقة الدراسية الجارية الآن في منروفيا بشأن استصواب إنشاء لجنة إفريقية إقليمية لحقوق الانسان خطوة مشجعة أخرى باتجاه تعزيز الآليات الاقليمية المعنية بحقوق الانسان.

وفي السنة الدولية للطفل أعيدت إلى أذهاننا بمنتهى الالحاح صورة الحرمان القاسي الذي يعانيه الأطفال في أجزاء كثيرة من العالم. ولقد رأينا أيضاً أن الأطفال كثيراً ما يكونون أيضاً ضحايا لانتهاكات حقوق الانسان. ومما لا يطاق أبداً أن يترك الأطفال يعانون هذا الأمر في وقتنا وعصرنا هذا. وإنني لوطيد الأمل في أن يتعزز هذا وغيره من أهداف إعلان حقوق الطفل من خلال الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتعزيز مصالح وحقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم.

ومن جانبي فإنني لم أتوقف عن بذل كل ما في وسعي من جهود لتدعيم حقوق الانسان كلما رأيت أن هذه الجهود ستكون ذات فائدة في مساعدة الأشخاص المعنيين أو الجماعات المعنية. وإنني مقتنع بصورة أشد من أي وقت مضى بأن احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ينبغي أن يحتل الصدارة من مهمتنا الكبرى هنا في الأمم المتحدة التي تتمثل في بناء مجتمع دولي عادل ومنصف في المستقبل.

ثامناً

كان اقتلاع ملايين الناس من ديارهم ومن بين ظهراني أهلهم وتركهم يواجهون الأخطار المجهولة والعوز واليأس، ولا يزال، من أبرح أشكال المعاناة في ظروف حياة الانسان. وقد ظلت الأمم المتحدة تتبرى بصورة عميقة ومتزايدة للتخفيف من هذا المد المروع من الآلام الانسانية، بتعهد أمر اللاجئين في جميع أرجاء العالم.

وقد عقد اجتماعان في هذا العام لتناول مشكلة اللاجئين، أحدهما في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، فيما يتعلق بحالة اللاجئين في إفريقيا، والآخر في جنيف بشأن مشاكل اللاجئين

Digitized by UNOG Library

والأشخاص المشردين من جنوب شرقي آسيا. وقد أسفرا كلاهما عن نتائج إيجابية.

أمّا مؤتمر أروشا فقد أكّد من جديد المبدأ القائل بأن منح حق اللجوء هو عمل سلمي وإنساني ينبغي ألاّ تعتبره أية دولة عملاً غير ودّي. وأكّد المؤتمر أيضاً على أهمية الاحترام الدقيق لمبدأ عدم رد اللاجئين. ولهذين المبدئين صلة وثيقة بحالات أخرى أسفرت عن نزوح لاجئين بمثل وثاقة صلتهما بموضوع اللاجئين في إفريقيا.

وأمّا فيما يتعلق باللاجئين من الهند الصينية، فقد اضطلع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بعملية ذات أبعاد متنامية. بيد أنه فيما استمر نزوح اللاجئين الفييتناميين واللاويين والكمبوتشيين في الازدياد بحيث وجدت بلدان الملجأ الأول أن العواقب لا تحتمل مما جعلها مضطرة إلى عدم استقبال لاجئين جدد، أصبح واضحاً أن الأمر يتطلب مجهوداً أكبر وأبلغ تأثيراً. ولكن شبح الرجال والنساء والأطفال الذين تكتظ بهم المراكب وقد تركوا ليجرفهم التيار أو ليغرقوا في أحيان كثيرة، وآخرين على اليابسة وقد هجروا وسط ظروف من النزاع والفوضى والمجاعة أيقظ ضمائر الحكومات والشعوب في كل ناحية من نواحي الكرة الأرضية.

ولهذه الأسباب قررت، بالتشاور مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومع عدد من الحكومات المعنية، أن أعقد اجتماعاً على مستوى عال لمعالجة هذه الحالة الانسانية الطارئة.

ولقد كانت استجابة الدول الأعضاء لهذه المبادرة وما أبدته من تعاون أثناء الاجتماع موضع تقدير كبير لديّ، كما أنني أشعر بالامتنان للكثيرين ممن تقدموا بالتزامات محددة من المساعدة الاضافية إلى برنامج اللاجئين ولما يتصل به من تدابير اتفق عليها لتقليص أبعاد المشكلة وللتقليل من الخسائر المأساوية في الأرواح التي لازمت ما كان يحدث من نزوح هائل غير منظّم. وقد تضاعفت العروض المتضمنة لفرص إعادة التوطين من ٠٠٠ ١٢٥ شخص إلى ٠٠٠ ٢٦٠ شخص، ووردت تعهدات جديدة سخية جداً، نقداً وعيناً، تتجاوز ١٦٠ مليون دولار. وأعتقد أن المشتركين قد سرّهم، كما سرّني، أنه أمكن إنجاز مثل هذا الشيء الكثير في اجتماع من هذا النوع دام يومين.

وكان الهدف الأساسي في هذا العمل هو تلبية الحاجات الانسانية العاجلة. ولكن هذا لا يقلل بأي شكل من الضرورة الحيوية المتمثلة في إيجاد حلول سياسية مقبولة. ولا بد من أن يحاول جميع المعنيين التقدم من المرحلة الحالية التي تتسم بتبادل الاتهامات وبالنزاع إلى بذل جهد يتسم بالحصافة السياسية وببعد النظر لحل المشاكل الأساسية لهذه المنطقة المفعمة بالمآسي والتي مزقتها الحروب. وفي غضون ذلك يجب اتخاذ خطوات عاجلة للحفاظ على أرواح اللاجئين والمشردين من الهند الصينية وأرواح السكان الكمبوتشيين الذين ألمّت بهم عوادي الدهر. وينبغي القيام بذلك رغم التعقيدات السياسية التي ندركها جميعاً.

تاسعاً

على الأمم المتحدة، متلها في ذلك مثل جميع المؤسسات السياسية في عصر التغيير هذا، أن تواجه مشكلة قابليتها للادارة ومدى ملاءمة تنظيمها وإجراءاتها لمواجهة مشاكل عصرنا الجسيمة والملحّة مواجهة فعالة. وفي حين أنني أعتقد أن معظم الممثلين يشاطرونني المخاوف التي أعربت عنها في هذا الصدد في تقريري عن أعمال المنظمة في العام الماضي، ويتفقون معي إلى حدٍ ما في تحليلي للمشكلة، فإنه لم يطرأ تغيّر يذكر على الحالة في الأشهر الاثني عشر التي انقضت من ذلك الحين. والواقع أن الأمور قد ساءت في بعض النواحي. ولنضرب مثلاً عملياً واحداً على ذلك، هو الوثائق؛ فالحالة قد ساءت الآن إلى درجة أنه لم يعد بوسع دوائر الأمم المتحدة القائمة أن تنهض بعد بالعبء المتزايد بصورة مطردة. وهذا الانهيار الذي يتهدد خدمة تعتبرها الدول الأعضاء، تقريباً، أمراً مسلماً به إنما هو أحد أعراض الاجهاد الذي يفرضه على النظام الدولي التضخم المطرد في الأنشطة والافتقار إلى الاستعراض والاعتدال الفعّالين.

ولم يعد لديّ أي شك في أن كثيراً من حكومات الدول الأعضاء قلقة بدرجة متزايدة إزاء استنزاف الموارد المالية وموارد الموظفين الذي يستتبعه الاتجاه الصعودي المستمر في الاجتماعات الدولية وما يتصل بها من أنشطة. وواضح أن هناك اعتقاداً واسع النطاق بأن قيام الأمانة العامة باتخاذ تدبير ما يمكن أن يقلل من هذا الاتجاه بدرجة كبيرة. ولذلك فإنني أرغب في أن أعلن بكل ما يسعني من تشديد أن التكاثر الحالي والمستمر في الأنشطة يعزى بصورة مباشرة إلى المقررات التي تتخذها الدول الأعضاء في شتى أجهزة الأمم المتحدة. فهذه المقررات، التي تتخذ أحياناً بصورة غير منسّقة بل وعرضية، تنشئ مؤسسات جديدة وتسفر عن مطالب جديدة في مجال الوثائق والخدمات، وتضيف عموماً إلى عبء العمل الملقى على الدوائر التي لم يتسع نطاقها على نحو يتناسب مع ذلك. وهناك، إذا جاز لي أن أضيف، إختلاف واسع في معظم الأحيان، بين مقررات كهذه تتخذها الحكومات وبين الآراء التي يعرب عنها ممثلوها في الأجهزة الدولية الحكومية التي تتناول مسائل تتعلق بالادارة والميزانية.

إن علينا أن نكون واقعيين في محاولتنا معالجة هذا التضخم المؤسسي، الذي لا يشكل ظاهرة جديدة ولا هو ظاهرة تنفرد بها الأمم المتحدة. وعلينا أن نسلم بأن الاعتبارات السياسية تلعب دوراً مهيمناً في مسألة التنظيم وأن منظومة الأمم المتحدة ليست، في

Digitized by UNOG Library

جميع الأحوال والظروف، استثناء من هذه القاعدة. وعلينا أن نقبل بأن إيجاد نظام مؤسسي منطقي وعملي تماماً ليس في متناول يدنا على الأرجح ولذا فإن علينا أن نجعل النظام القائم يؤدي وظائفه على نحو أفضل، وعلينا أن نقبل أيضاً درجة معينة من التهريبة المؤسسية فيما تتصدى حكومات العالم لمشاكل جديدة وطاغية. وأعني بذلك أن الدعوة إلى عقد مؤتمر، أو حتى إنشاء مؤسسة جديدة، يكون أحياناً أسهل من الانبراء إلى مجابهة مشكلة معقدة مجابهة مباشرة.

وينبغي علينا في إطار هذه الحدود، أن نجدد جهودنا الرامية إلى ترشيد مؤسساتنا وإلى جعلها أكثر فعالية فيما يتعلق بمقاصدها المعلنة، وإلى توجيه وتنسيق أنشطتها من أجل تحقيق أقصى قدر من الأثر التراكمي، وإلى جعلها تستجيب قدر الامكان لمشاكل عصرنا الحقيقية. وسأواصل أنا ومدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ومعنا زملاؤنا في الأمانة العامة وفي الوكالات المتخصصة، جهودنا الرامية إلى تحقيق هذه الغايات. ولكن هذه الجهود لن تكون فعالة دون أن تبدي الدول الأعضاء في المنظمات المعنية تعاونها النشط فيها وتفهمها لها.

وفي محاولة مني لتحسين أساليب العمل الخاصة بالجمعية العامة، قدّمت إلى الأعضاء في حزيران/يونيه من هذا العام تقريراً عن ترشيد إجراءات الجمعية العامة وتنظيمها. ولأنني أدرك أن إجراء تعديل رئيسي في الممارسات والاجراءات القائمة سيتطلب مداولات دقيقة ومفاوضات مطولة فيما بين الأعضاء، فقد تقدمت بمجموعة من المقترحات المتواضعة نسبياً لتحسين عمل الجمعية العامة، وهي مقترحات أرجو أن تحظى بتأييد كبير عند بداية الدورة الرابعة والثلاثين. والهدف العام لهذه المقترحات هو تذليل بعض الصعوبات التي تتعلق بالقيام، في حدود الاطار الزمني الأصلي الذي خصص لدورة الجمعية العامة منذ ٣٤ عاماً، بتناول عبء للعمل ينطوي على بنود تبلغ أربعة أمثال البنود التي كانت موجودة عند تأسيس الأمم المتحدة، وبعدد من الأعضاء يبلغ ثلاثة أمثال عدد الأعضاء حينذاك. وإنني لآمل في أن تكون هذه المقترحات مجرد بداية وأن تكون لدى الدول الأعضاء الرغبة في مواصلة عملية التحسين باتخاذ خطوات أكثر جذرية.

وقد يوفر لنا اجتماع جنيف بشأن لاجئي الهند الصينية، الذي سبق لي أن تطرقت إلى ذكره في إطاره الانساني، بعض الأفكار لجهود تبذل في المستقبل لمعالجة المشاكل الملحة على أساس يختلف عن النهج التقليدي للمؤتمرات. ذلك أنه قد أمكننا، بالتعاون التام من جانب الدول الأعضاء وبرغم ما للكثير منها من شواغل سياسية مختلفة، أن نعقد اجتماعاً قصيراً عملياً مكرّساً لغرض أساسي وحيد. وتقوم النتائج العملية لهذا الاجتماع شاهداً على كل من الروح التي أتى بها المشتركون إليه وفائدة هذا الأسلوب. وسوف أرحب بما تتقدم به الدول الأعضاء من مقترحات بشأن غير ذلك من المشاكل الرئيسية التي تشعر أنه قد يمكن معالجتها على أفضل وجه عن طريق اجتماعات مخصصة من هذا القبيل.

عاشراً

إن قدرة أية منظمة على التصدي لعملها بفعالية وعلى إقناع الآخرين بفائدة تأثيرها، تمثل أساساً جوهرياً لثقة الجمهور فيها. وفي حالة الأمم المتحدة، تتعقد هذه الحقيقة البسيطة بسبب التنوع الهائل للجمهور المتصل بالمنظمة، ونطاق وتعقد المشاكل التي تتصدى لها.

وأرى لزاماً عليّ أن أقول بصراحة أنني لا أزال قلقاً بسبب الاتجاهات السائدة بين الجمهور نحو الأمم المتحدة، وبسبب عدم قدرتنا الواضحة على بناء دائرة واسعة من التأييد والثقة والفهم بين الجمهور، وهو ما لن نحقق بدونه الأهداف العظيمة التي قد يعتمد عليها رخاء البشرية ـ بل وبقاؤها ـ في المستقبل. حقيقة أن هناك أوقاتاً، عادة ما تكون أوقات أزمة وترقب على الصعيد الدولي، تتحقق فيها إمكانات المنظمة وينتشر فيها على نطاق واسع فهم دورها في صون السلم والأمن الدوليين. وحقيقة أن هناك كثيراً من البلدان، خاصة في العالم النامي، تحظى بالتقدير فيها المساعدات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والبرامج العظيمة التابعة للمنظومة، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، تلك المساعدات والبرامج التي تعتبر من المعالم الأساسية المضيئة على درب المستقبل. وحقيقة أن الحكومات التي تواجه مشاكل لا سبيل إلى حلها أو تحملها تطرح هذه المشاكل على الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة للحصول على المساعدة واقتسام العبء مع الآخرين. وكل هذه الآثار علامات هامة على ما تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله وما ينبغي لها أن تفعله على نحو مفيد.

إن ما لم يتم إنجازه على نحو واف حتى الآن خلق نوع من التأييد العام والمتواصل لأهداف وأنشطة الأمم المتحدة ككل، بوصفها نموذجاً عاملاً لمجتمع عالمي حقيقي. ويتضح ذلك بوجه خاص في الاستجابة، أو عدم الاستجابة، لكثير من قرارات مجلس الأمن. ويتجلى هذا أيضاً في تردد كثير من الحكومات في أن تعرض على الأمم المتحدة مشاكل تقع بوضوح في نطاق أحكام الميثاق، حتى تحين اللحظة التي لا يوجد فيها بديل عن ذلك وتكون المشكلة قد أصبحت على درجة من التفجر والخطورة لا يمكن معها تجاهلها.

وإن هذا الافتقار إلى التأييد الثابت للمنظمة العالمية، التي أنشأتها الحكومات في عام ١٩٤٥ لانقاذ الأجيال اللاحقة من

Digitized by UNOG Library

ويلات الحرب، قد لا يلوح ذا اعتبار كبير في الأوقات العادية، رغم أنه يعني بالطبع أنه ليس بوسع الأمم المتحدة دائماً أن تضطلع على نحو واف بالوظائف التي انشئت المنظمة للاضطلاع بها. بيد أن هناك خطراً حقيقياً للغاية يتمثل في إضاعة وقت ثمين في اكتساب ما يجمع الجميع على الحاجة إليه، أي اكتساب السلوك والخبرة اللازمين لتمكين عالمنا من العمل في ظل الظروف الجديدة البالغة التعقيد لفترة الثمانينات من هذا القرن. والأخطر من ذلك تلك الامكانية الماثلة دوماً بأن نواجه، لأسباب متنوعة متوقعة وغير متوقعة، بتهديد هائل للسلم والأمن الدوليين قد لا تستطيع الأمم المتحدة، في المرحلة الحالية من تطورها، أن تتصدى له.

ويلوح لي أن هذين الاعتبارين هما أقوى الأسباب الداعية إلى تجديد جهودنا لكسب الثقة والتأييد على نطاق واسع بين شعوب العالم. إن من الضروري إقناع الناس بأن النضال من أجل السلم والعدالة والانصاف والكرامة الانسانية الذي تشنه الأمم المتحدة هنا ما هو إلاّ نضالهم هم، وأن تأييدهم وتفهمهم، ونقدهم إذا لزم الأمر، يستطيع أن يؤثر تأثيراً حقيقياً في محصلته. ولن يتسنى لنا ذلك عن طريق البرامج الاعلامية وحدها. إننا في حاجة، فيما يتعلق بالقضايا الهامة خاصة، إلى التمكن من إظهار قدرة المنظمة العالمية على معالجة القضايا بصورة موضوعية، وإظهار أن المنظمة تقوم بذلك فعلاً؛ وأن بوسعها أن تحقق، وتحقق فعلاً، نتائج تشكل، رغم عدم اكتمالها، الفرق بين النظام والفوضى، بل الفرق، في ظل الظروف البالغة الشدة، بين السلم والدمار.

إن علينا جميعاً أن نقبل بهذا التحدي لو أن لنا أن نتحرك في إطار مسؤوليات وامتيازات العمل على نحو أو آخر، في خدمة الأمم المتحدة. وإذا كان باستطاعتنا التصدي لهذا التحدي على نحو متزايد، فسنكون أيضاً في وضع أفضل نتمكن فيه من مطالبة وسائط الاعلام بالاعلام عن عملنا من جميع جوانبه بطريقة أكثر شمولاً وإيجابية.

وتتذبذب مواقف الجمهور تجاه عمل الأمم المتحدة بين تأييد قوي وعداء تشيط في حالات قليلة، مروراً بخليط من عدم الاهتمام، والضجر، بل وحتى الازدراء. ويمكن تفسير بعض هذه المواقف في ضوء ظروف خاصة، بينما لا يمكن تفسير مواقف أخرى إلاّ بالفشل في الاتصال والاقناع. إن هناك قدراً ضئيلاً جداً فحسب من التفهم العام للأمم المتحدة بوصفها مؤسسة سياسية أو بوصفها منظومة تضم مؤسسات متخصصة، تعمل وسط تعقيدات العالم المعاصر وتياراته المتشابكة. وتكاد لا توجد هناك أية معرفة عامة بقدرة المنظمة أو أهميتها كعامل موازن أو كصمام أمن، أو بقدرتها وأهميتها في السيطرة على المنازعات. وبينما تدوي ذكريات الحرب العالمية الثانية، يلوح أن الادراك يقل شيئاً فشيئاً بضرورة القيام خطوة خطوة ببناء الاطار لمجتمع عالمي عامل قادر على الصمود أمام العواصف وعلى مواجهة المشاكل العامة لمستقبل يشوبه الغموض. وبدلاً من ذلك، فثمة اتجاه إلى احتلال مسائل صغيرة غير هامة بدرجة ما مكان الصدارة في الصورة العامة للمنظمة العالمية.

تلك هي الحالة التي لا بد من تغييرها إذا كان لنا أن نتقدم من مرحلة يسودها طابع النقاش البحت بدرجة ما إلى مرحلة من الانجاز تتطلب في كل خطوة من خطواتها تأييداً شعبياً راسخاً. ويحدوني الأمل أن تنظر جميع حكومات الدول الأعضاء في هذا المتطلب الأساسي لمنظمتها. وأمل أن تساعدنا هذه الحكومات في الأمانة العامة، وكذلك في جميع المنظمات الطوعية التي تبغي المساعدة وتحرص عليها، من أجل بناء تأييد وثقة الجمهور اللازمين لزيادة فعالية الأمم المتحدة.

ويسرني أن ألاحظ في هذا الصدد أن الجمعية العامة أكدت من جديد في دورتها الأخيرة ضرورة زيادة الرأي العام العالمي علماً بأهداف الأمم المتحدة وإنجازاتها، بما في ذلك مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومقاصده. وقد طالبتني الجمعية العامة باتخاذ التدابير اللازمة لتأمين تعاون الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وسائر الهيئات الاعلامية تعاوناً وثيقاً في صياغة سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة في ميدان الاعلام. وأنشأت الجمعية العامة أيضاً لجنة لاستعراض سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها في ميدان الاعلام، تتألف من إحدى وأربعين دولة عضواً.

وإني لأتطلع، في ضوء المناقشة البناءة والمفيدة التي جرت هذا العام في اللجنة، وكذلك في الفريق العامل المخصص التابع لها، إلى تلقي المبادئ التوجيهية العامة التي يمكن في إطارها البحث عن اتجاهات جديدة لأنشطة الأمم المتحدة الاعلامية واتخاذ تدابير عملية بهدف توسيع نطاق التأييد العام للمنظمة.

حادي عشر

ذكرت في تقريري السنوي الأخير أن مفهوم الخدمة المدنية الدولية يمثل صميم الجهود الرامية إلى بناء جهاز فعال للنظام العالمي. ولذلك السبب خاصة، أعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تضع هذه المسألة الأساسية نصب العين على الدوام. وأجد لزاماً عليّ أن أقول صراحة أنني أرى أن الخدمة المدنية الدولية تمر حالياً بمنعطف حرج. ومن الأسباب الكامنة وراء هذه الحالة أن عدداً متزايداً من الدول الأعضاء يبدو أقل استعدادا لأن يراعي، في الممارسة، الالتزامات التي أخذها على عاتقه بموجب الميثاق فيما يتعلق بالطابع المستقل للأمانة العامة. وهذا الاتجاه ذاتي

Digitized by UNOG Library

التسارع، بمعنى أنه إذا لم تحترم دولة واحدة أو مجموعة من الدول هذه الالتزامات، فإن الدول الأخرى تنحو إلى أن تحذو حذوها خشية أن تفقد مكانتها في الأمانة العامة. ومن شأن هذه التطورات أن تهدد بالخطر التجربة السامية والجوهرية المنصوص عليها في الميثاق والتي تتمثل في بناء أمانة عامة دولية بحق تعمل كلها في خدمة الأمم المتحدة بهدف مشترك.

ولقد أبديت في السنوات السابقة ملاحظات على الاتجاهات والتدابير اللازمة لكفالة خلق خدمة مدنية دولية تتسم بالفعالية والاستقرار والاستقلال. وأن تعاون الحكومات وتفهمها في هذه العملية لا يزالان غير قريبي المنال، وإني لأرى أن هناك حاجة ملحّة لاعادة تقييم مواقفنا واتجاهاتنا إزاء الخدمة المدنية الدولية، مدركين تماماً وجود آراء مختلفة بشأن هذه المسألة. ولن يكون في صالح المجتمع الدولي ولا في صالح الدول الأعضاء أن يتعثر تحقيق مفهوم الخدمة المدنية الدولية المستقلة على نحو يزيد من صعوبة العمل، على أساس جغرافي واسع، على تعيين رجال ونساء على جانب كبير من الكفاءة والتفاني، نحن في حاجة إليهم لخدمة قضية السلم.

وأشرت إلى الآراء المختلفة التي تعتنقها الدول الأعضاء فيما يتعلق بمفهوم الخدمة المدنية الدولية ذاته. ومن الواضح أن هناك تغييرات تحدث فيما حولنا أدت إلى تغيير بعض المتطلبات المهنية الأساسية للخدمة. وقد أثرت هذه التغييرات أيضاً على مواقف الموظفين والتزامهم فيما يتعلق بالأمانة العامة. وإننا في سبيل التصدي لهذه العوامل التي لن تؤدي، إذا أهملت، إلاّ إلى إضعاف الخدمة المدنية الدولية. وإننا نبذل الجهود بصفة خاصة لتحسين الحالة فيما يتعلق بمركز المرأة ودور البلدان النامية.

ومن الجلي أن الأمر سيستغرق وقتاً لحل هذه المشاكل وغيرها من المشاكل الأساسية. ومن الجوهري خلال هذه العملية أن نعزّز التزامنا بمبادئ الميثاق وأهدافه بشأن هذه المسألة. وأن قيام خدمة مدنية دولية فعالة أمر جوهري بالنسبة لجدوى الأمم المتحدة في المستقبل في جميع ميادين نشاطها المتنوعة. وينبغي لنا أن نكون في وضع يمكّننا من إحراز تقدم هام بشأن هذه المشكلة الأساسية، على أن يدعمنا التزام الدول الأعضاء بهذا الهدف وتفهمها للمشاكل المعنيـة.

ثـــاني عشـــر

عملاً بالالتزام الذي أخذته على نفسي خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة فقد اتبعت سياسة ثابتة للحد من الانفاق في الميزانية، وهو ما يتجلى في البطء الملموس في معدّل النمو الحقيقي المبين في مقترحاتي المتعلقة بالميزانية العادية. إذ بينما تضمنّت تقديرات الميزانية الأولية لفترتي السنتين السابقة والحالية معدّلي زيادة حقيقية مقدارهما ٥ر٣، و ٢ر٢ في المائة على التوالي، فقد كانت التقديرات الأولية لفترة السنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ محدودة بمعدّل نمو حقيقي يقل عن ١ في المائة.

ويستدعي منا تزايد العبء المالي المفروض على الدول الأعضاء أن نواظب على جهودنا وأن نسعى بها إلى النجاح في التقشف في الميزانية، بالاضافة إلى الانتفاع بالموارد على أفضل نحو ممكن، وذلك عن طريق إعادة توزيعها، حسب الحاجة، وإعادة ترتيب الأولويات. وتنعكس نتائج هذه الجهود في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ التي كان أساسها إعادة توزيع الموارد على نطاق واسع وأن عدداً كبيراً من الأنشطة الجديدة سيمول من الموارد التي تتوفّر نتيجة استكمال أنشطة قديمة أو إيقافها. وأعتقد أن نتائج هذه المرحلة الأولى من تطبيق نظام مراقبة البرنامج نتائج مشجعة، وأنوي لذلك أن أتوسع في تطبيق النظام ليشمل مختلف مستويات إدارة البرنامج والموارد.

وما زالت الصعوبات قائمة بشأن تمويل عمليات صيانة السلم، حيث أن الاشتراكات الخاصة بها ـ سواء أكانت أنصبة مقررة أو تبرعات ـ ليست كافية للنهوض بتكاليفها الجارية. إذ لا يجري، على أساس مستمر وكامل، تسديد النفقات للبلدان المساهمة بقوات وفقاً للمعدلات المتفق عليها. وقد أبلغتني هذه البلدان قلقها الشديد حيال هذا الموقف الذي يفرض على كاهل حكوماتها عبئاً ثقيلاً. ويتضح مع مضي الوقت أن استمرار هذا الاتجاه قد يجعل من الصعب أو المستحيل على بعض البلدان ذات الموارد المحدودة والمساهمة بقوات أن تشترك في عمليات صيانة السلم: وهذا بدوره قد يؤثّر على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وهو مبدأ هام فيما يتعلق بتكوين قوات حفظ السلم. وفي جميع الأحوال، وعلى سبيل الانصاف، فإن من غير المقبول أن يقع عبء عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم إلى هذا الحد الثقيل على عاتق مجموعة صغيرة من الدول اضطلعت طوعاً بمسؤولية تقديم الوحدات العسكرية اللازمة للقيام بهذه العمليات.

وتنطوي هذه الحالة على مسألة هامة تتعلق بالمبدأ. إذ أن صيانة السلم والأمن الدوليين هي مسؤولية جماعية ينبغي أن تتحملها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولذلك فإنني أناشد جميع الحكومات تقديم كل ما أمكن من دعم مالي لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم. وبصورة خاصة،

Digitized by UNOG Library

فإنني أناشد الدول الأعضاء التي لم تسدد الاشتراكات المقررة عليها أن تعيد النظر في موقفها.

ثـــالث عشـــر

لأسباب سياسية معقدة شتى، ثبت غالباً حتى الآن أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير إيجابية استباقاً لما قد يقع من أحداث. فعلى الصعيد السياسي بصورة خاصة، لا يكون هناك اتجاه للقيام بعمل متضافر إلاّ عندما يكون الصراع أو الكارثة قاب قوسين أو أدنى أو يكون الأمر قد وقع فعلاً. وغالباً ما كانت التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي تأتي كرد فعل على سبيل العلاج أو التخفيف من حدة ما وقع أكثر من كونها مبادرات جريئة للحيلولة دون وقوع المشاكل أو لاتخاذ ترتيبات أفضل للمستقبل. وقد أدّت هذه النزعة إلى الحدّ من إمكانيات عمل الأمم المتحدة بوصفها أداة لتنسيق سياسات الدول الأعضاء في سبيل تحقيق أهداف بناءة.

ولا يكفي أن ننتظر حلول كوارث عالمية جديدة ـ لا تخطر على البال ـ لكي ندخل في مرحلة جديدة من العلاقات الدولية ـ مرحلة من العمل السياسي المتضافر والموجّه بصورة إيجابية نحو المستقبل لا العمل الذي يخضع لأحداث وظروف الماضي ويأتي كردّ فعل لها.

ومن الواضح أن الهدف الأول للأمم المتحدة يجب أن يظل متمثلاً في بقاء الجنس البشري وبيئته في أفضل الظروف الممكنة. بيد أنه من المرجح أن يصبح هذا الجهد في النهاية عقيماً إلاّ إذا استطعنا في الوقت ذاته أن نعزز باستمرار عناصر العمل اللازمة لحضارة ونظام عالميين لم يسبق لهما مثيل في اتساع نطاقهما وتنوعهما. ويتطلب هذا، ضمن ما يتطلبه من أمور، مؤسسات ذات فعالية متزايدة، وقبولاً عالمياً لحد أساسي أدنى من قواعد السلوك الدولي، وتزايداً مستمراً في الكياسة والثقة والاحترام التي تتعامل بموجبها الأمم بعضها مع البعض الآخر، كما يتعامل بها الأفراد أحدهم مع الآخر. وإذا أمكن تحقيق هذه الأهداف، فسينفتح العديد من الأبواب الموصدة الآن في وجه التقدم، وستمكن الافادة من العديد من الموارد الثمينة، سواء أكانت بشرية أو مادية، بطرق بناءة ومفيدة على نحو أفضل.

إن بالامكان لضيق الأفق الشديد أن يؤثر تأثيراً خطيراً ومدمراً في الشؤون الدولية والوطنية معاً. والأمم المتحدة هيئة فريدة من نوعها إذ توفر مكاناً يمكن الافصاح فيه عن المصالح الوطنية، والتعرف على مصالح المجموعات، وبلورة المصالح العالمية والعمل على تحقيقها. وإذا أمكن للمصالح الوطنية ومصالح المجموعات أن تتفاعل معاً داخل الأمم المتحدة ضمن هذا البعد الثالث للأولويات العالمية مع الاصرار على بلوغ نتائج حقيقية فإنه سيصبح بالامكان التحرك باستمرار إلى الأمام لمعالجة العديد من القضايا الكبيرة التي يبدو أننا الآن نقف بلا حراك أمامها.

وهناك العديد من العناصر الايجابية التي ينبغي لها أن تشجع على القيام بمثل هذه العملية. إذ على الرغم من المستوى والطاقة التدميرية اللتين وصلت إليهما الأسلحة بصورة لم يسبق لها مثيل يبدو أن هناك تصميماً عاماً على تجنب وقوع حرب عالمية ثالثة. ولدينا الصكوك والاتفاقات، في الأمم المتحدة وخارجها، لوضع هذه النوايا موضع التنفيذ إذا توفرت الارادة اللازمة للقيام بذلك. فقد ولّى عصر السيطرة الاستعمارية بالمعنى التقليدي للكلمة، ولدينا بدلاً منه الآن عالم من الأمم المستقلة. ولدينا الآن قدرة تكنولوجية لم نكن نحلم بها قبل ثلاثين عاماً. ولدينا فهم ووعي جديدان بطبيعة مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية وبمجموعة جديدة من المشاكل العالمية التي ترتبت إلى حدٍ ما على الثورة التكنولوجية. ولدينا على الأقل بعض الصكوك التي يمكن استخدامها في معالجة تلك المشاكل. وقد انكمشت العنصرية والتحامل وباتا موضع هجوم في كل مكان. وأصبح مفهوم حقوق الانسان عاملاً هاماً في حياة البشرية. وبرزت إلى حيز الوجود أساليب جديدة للسيطرة على المنازعات، مثل عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم. وقد أثبتت هذه جدواها. وتبذل جهود صادقة لمعالجة الفقر والجوع على صعيد عالمي.

وأمام هذه المكاسب التي لا شك فيها، يجدر النظر في معرفة سبب وجود حالة من القلق بل الحيرة في كل مكان. ولماذا تواصل الحكومات، بما يمثل في الغالب خرق للميثاق، التستر وراء سياسات وطنية ضيقة واستخدام السبل التي نص عليها الميثاق كملجأ أخير فقط عندما تجد أنفسها في مواجهة مخاطر لا تحتمل؟ ومن الواضح أن الافتقار إلى الثقة المتبادلة وحسن النية ما زال يحول دون قيام الحكومات البالغ عددها ١٥١ حكومة بتهيئة الجو لتنفيذ الميثاق على النحو المستهدف بعد أن وافقت على الالتزام به.

وأعتقد أننا نشهد الآن بعض العلامات الدالة على تزايد الثقة المتبادلة وحسن النية، وهذه غالباً ما تترتب على علاقات العمل بشأن القضايا الصعبة المطروحة هنا في الأمم المتحدة. وهذا عنصر أساسي للانتقال من الحقبة الحالية التي تتسم بالريبة والقلق إلى فترة جديدة تتسم بدرجة أكبر من العطاء في شؤون الدولة والسياسة. وليس هناك بصفة أساسية خطأ في الآلية الدولية القائمة باستثناء ما يبدو من عدم قدرة الحكومات على استغلالها استغلالاً كاملاً. ولتحقيق ذلك يلزمنا أن نبني الثقة في المستقبل

Digitized by UNOG Library

وأن نتصور أبعاده ، ذلك أن المستقبل ليس ملبداً بالغيوم دائماً كما أنه لم يفقد معناه بحكم بعض أهداف ضيقة أو نكسات مؤقتة . وبوسع الأمم المتحدة بفضل الثقة والحكمة أن تصبح أداة حاسمة في التنمية البشرية .

ويبدو أن أيام التفوق الوطني قد ولّت . وأن مجتمع الأمم ، الذي يقف على أبواب عهد جديد ، يواجه اختبار مستقبل غير معروف . ولقد أنشئت الأمم المتحدة لمساعدة جميع الحكومات على اجتياز ذلك الاختبار معاً . وآمل في أن يستفاد من المنظمة بشكل متزايد في بناء ما يلزم من ثقة وحكمة لضمان المستقبل .

كورت فالدهايم
الأمين العام

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Printed in U.S.A.

Price: $U.S. 1.00
(or equivalent in other currencies)

79-36388-January 1980-600

GA/OR/34, Suppl. 1

Digitized by UNOG Library